الأمم المتحدة

A/C.2/58/L.4

الجمعية العامة

Distr.: Limited
15 October 2003
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٨ من جدول الأعمال
تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

المغرب*: مشروع قرار

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ١٨٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ٢٠٧/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٦٦/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢،

وإذ تشير إلى نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[1] الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة انعقاد قمة الألفية والالتزام الذي قطعوه على أنفسهم بالقضاء على الفقر المدقع وبتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ونسبة من يعانون من الجوع من سكان العالم إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

171003 161003 03-56242 (A)

وإذ تضع في اعتبارها نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[٢] ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين[٣]،

وإذ تؤكد الأولوية التي أولاها رؤساء الدول والحكومات للقضاء على الفقر واعتبارهم أن القضاء عليه ضرورة ملحة في توافق آراء مونتيري المعتمد في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٤] وفي نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[٥]،

وإذ تسلم أنه لكي ما تكون استراتيجية القضاء على الفقر فعالة يتحتم إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي واقتسام منافع العولمة بإنصاف،

وإذ تدرك الإمكانات الضخمة التي يتمتع بها الصندوق العالمي للتضامن من أجل المساهمة في القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية[٦]،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٦]؛

٢ - **تشدد** على أن القضاء على الفقر هو أخطر تحد عالمي يواجه العالم اليوم وأنه ضرورة لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية، وأنه على الرغم من أن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في كل بلد تقع على عاتق البلد المعني ذاته، وأنه رغم أن دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لا يمكن إيفاؤه حقه من التركيز، فإنه يلزم اتخاذ تدابير متضافرة وملموسة على جميع الأصعدة لتمكين البلدان النامية من تحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة، في إطار الأهداف والغايات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالفقر؛

٣ - **تؤكد أيضا** أن الانتعاش الاقتصادي العالمي لا يزال ضعيفا وبطيئا بسبب استمرار الاختلالات الهيكلية وبطء النمو في البلدان المتقدمة النمو واستمرار المصاعب الحادة

---

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٣) القرار دإ-٢/٢٤، المرفق.

(٤) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق، والقرار ٢، المرفق.

(٦) A/58/179.

التي تواجه البلدان النامية في مواصلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يحد من قدرتها إلى حد كبير في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهدافها الوطنية فيما يتعلق بالقضاء على الفقر؛

٤ - **تؤكد من جديد** أنه ينبغي معالجة مسألة القضاء على الفقر بصورة متكاملة، حسبما يتجلى في خطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة تنفيذ جوهانسبرغ'')[٧]، مع مراعاة أهمية الحاجة إلى تمكين المرأة والاستراتيجيات القطاعية في مجالات من قبيل التعليم، وتنمية الموارد البشرية، والصحة، والمستوطنات البشرية، والتنمية الريفية والمحلية وعلى صعيد الجماعات، والعمالة المنتجة، والسكان، والبيئة، والمياه والمرافق الصحية، والأمن الغذائي، والطاقة، والهجرة، والاحتياجات المحددة الخاصة بالفئات المحرومة والضعيفة، وذلك بشكل يؤدي إلى زيادة الفرص والخيارات المتاحة أمام من يعيشون في فقر، وتمكينهم من بناء إمكانياتهم وتعزيزها بحيث يمكن تحقيق التنمية والأمن والاستقرار، وتشجع البلدان في هذا الصدد على تطوير سياساتها الوطنية المتعلقة بالقضاء على الفقر، وفقا لأولوياتها الوطنية، بما في ذلك، وحسب الاقتضاء، عن طريق ورقات استراتيجية الحد من الفقر؛

٥ - **تدرك** أن عددا متزايدا من البلدان قد كثفت من جهودها لتقرير عمليات اتخاذ القرار بالمشاركة وتحسين جوانب المساءلة والشفافية في الشؤون العامة،

٦ - **تعرب عن أسفها** للتقدم المتواضع الذي تم إحرازه في الوفاء بالالتزامات التي عقدها المجتمع الدولي والحكومات مع تشديدها على أهمية حسن الإدارة على الصعيد العالمي لكونها عاملا أساسيا في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المتكاملة.

٧ - **تعرب عن أسفها كذلك** لأن المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في كانكون بالمكسيك في الفترة من ١٠-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ قد فشل في الوصول إلى اتفاق لمعالجة مصالح واهتمامات البلدان النامية التي كانت لها آثار سلبية على جهود هذه البلدان الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتدعو إلى تنفيذ خطة الدوحة التي اعتمدت في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في الدوحة في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ في المفاوضات القادمة في جنيف؛

---

(٧) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

٨ - **تشدد** على أهمية متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وتدعو إلى تنفيذ توافق الآراء في مونتيري[٤] ورصده وتقييمه من جانب الدول الأعضاء والمؤسسات الدولية من أجل المضي بالعملية قدما مع مراعاة الأهمية لتحقيق إنصاف أكبر في العلاقات الاقتصادية الدولية وإتاحة فرصة أكبر لسماع صوت البلدان النامية في عمليات وهياكل صنع القرار المتعددة الأطراف؛

٩ - **تؤكد** أن المساعدة الخارجية والتعاون الدولي عنصران رئيسيان في دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية بغية استغلال مواردها بشكل كامل لتحقيق الأهداف الإنمائية المتصورة في الإعلان بشأن الألفية[٢]؛

١٠ - **تسلم** بأنه سيلزم زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية وغيرها من الموارد زيادة كبيرة إذا كان للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، أن تحقق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية وبأنه من الضروري من أجل إيجاد الدعم للمساعدة الإنمائية الرسمية، أن يكون هناك تعاون من أجل مواصلة تحسين السياسات والاستراتيجيات الإنمائية، على الصعيدين الوطني والدولي، بغرض تعزيز فعالية المعونة، وتطلب في هذا الشأن إلى البلدان التي أعلنت عن زيادة مساعداتها الإنمائية الرسمية في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية أن تفي بالتزاماتها هذه في أقرب وقت ممكن؛

١١ - **تحث** البلدان المتقدمة النمو التي لم تبلغ بعد هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية، وهدف تخصيص من ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا، أن تبذل جهودا ملموسة لتحقيق ذلك، كما تمت إعادة التأكيد على ذلك في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في بروكسل في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١[٨]، وتشجع البلدان النامية على الاستناد إلى التقدم المحرز فيما يتعلق بكفالة الاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية الرسمية في المساعدة على تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية، وتعترف بالجهود التي يبذلها جميع المانحين، وتشيد بالمانحين الذين تزيد تبرعاتهم المقدمة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية عن الأهداف المحددة أو تبلغها أو تزداد اقترابا منها، وتؤكد أهمية الاضطلاع بدراسة سبل تحقيق هذه الغايات والأهداف والأطر الزمنية لذلك؛

١٢ - **تسلم** بأن تهيئة بيئة مؤاتية داخلية أمر حيوي لحشد الموارد المحلية، وزيادة الإنتاجية، والحد من هروب رؤوس الأموال، وتشجيع القطاع الخاص، واجتذاب الاستثمار

---

(٨) انظر A/CONF.191/11.

والمساعدة الدوليين والاستفادة منهما على نحو فعال، وبأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الرامية إلى إيجاد هذه البيئة؛

١٣ - **تلاحظ مع بالغ القلق** أن استمرار مشاكل البلدان النامية فيما يتعلق بالديون وخدمة الديون وهو ما يؤثر سلبا على جهودها في تحقيق التنمية وتشدد على ضرورة أن يتحمل الدائنون والمدينون المسؤولية لمنع حالات الدين الذي لا تتوفر القدرة على الوفاء به وحلها وتوفير إمكانات تحقيق الدين حسب الاقتضاء وإلغاء الدين من أجل تعزيز الأنشطة الرامية للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتدعو إلى التقيد الكامل والعاجل والفعال للمبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

١٤ - **تهيب** بالبلدان المتقدمة النمو أن تقوم، عن طريق التعاون المكثف والفعال مع البلدان النامية، بتعزيز بناء القدرات وتيسير الحصول على التكنولوجيا والمعارف المتصلة بها ونقلها، ولا سيما إلى البلدان النامية، بشروط ملائمة، منها الشروط التساهلية والتفضيلية، حسبما يتفق عليه فيما بينها، مع مراعاة الحاجة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، فضلا عن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية؛

١٥ - **تؤكد من** جديد أهمية تمكين المرأة وتعميم المنظور الجنساني كعاملين أساسيين وحيويين للاستراتيجيات الفعالة للقضاء على الفقر؛

١٦ - **تؤكد** الدور الحاسم لكل من التعليم النظامي وغير النظامي، ولا سيما التعليم الأساسي والتدريب وبخاصة الموجه للفتيات، في تمكين مَن يعيشون في فقر، وتشدد من جديد، في هذا السياق، على إطار عمل داكار الذي اعتمده المنتدى العالمي للتعليم[٩]، وتسلم بأهمية استراتيجية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة للقضاء على الفقر، ولا سيما الفقر المدقع، في دعم برامج توفير التعليم للجميع باعتبارها أداة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٧ - **تدرك** بالآثار المدمرة الناجمة من فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل والأمراض المعدية الأخرى على جهود التنمية البشرية والنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر في جميع المناطق وتحث الحكومات والمجتمع الدولي على إيلاء أولوية عاجلة لمكافحة هذه الأمراض وترحب بالمؤتمر الدولي الخامس عشر المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي سيعقد في تايلند في عام ٢٠٠٤ كما ترحب

---

(٩) انظر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التقرير الختامي للمنتدى العالمي للتعليم، داكار، السنغال، ٢٦-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، باريس، ٢٠٠٠.

في هذا الصدد بالاتفاق الذي تم مؤخرا بشأن الفقرة ٦ من الإعلان المتعلق ببنود جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة المعتمد في الدوحة؛

١٨ - **تطلب** إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقوم باتخاذ خطوات لتشغيل الصندوق العالمي للتضامن وذلك بإنشاء لجنة رفيعة المستوى على وجه السرعة لتحديد استراتيجية الصندوق وتعبئة الموارد؛

١٩ - **تسلم** بالحاجة إلى توسيع مشاركة البلدان النامية في الجهود المشتركة للتغلب على الفقر وتحيط علما في هذا الصدد بالمبادرات التي قامت بها البلدان النامية بما فيها تلك التي أعلن عنها في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة؛

٢٠ - **تحيط علما** بالمبادرات التي نفذتها المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية للتغلب على الفقر المدقع؛

٢١ - **تسلم** بالدور الحيوي الذي تلعبه عمليات الائتمان الصغيرة وعمليات التمويل الصغيرة في القضاء على الفقر وتمكين المجموعات الضعيفة وتنمية المجتمعات المحلية الريفية وتشجع الحكومات على اعتماد سياسات تدعم مشاريع الائتمان الصغيرة وإنشاء مؤسسات للائتمان الصغير وتطوير قدرتها كما تدعو المجتمع الدولي إلى دعم تلك الجهود؛

٢٢ - **تؤكد** ما أقره إعلان الألفية من أهمية تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا حيث يظل الفقر تحديا كبيرا وحيث لم تنتفع بعد معظم البلدان انتفاعا كاملا من الفرص التي تتيحها العولمة، مما يفاقم أكثر من تهميش القارة؛

٢٣ - **تدعو** البلدان المتقدمة النمو ومنظومة الأمم المتحدة إلى دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[١٠] التي يتمثل هدفها الرئيسي في القضاء على الفقر وتقرير التنمية المستدامة على أساس الملكية والقيادة الأفريقية والشراكة المقررة مع المجتمع الدولي؛

٢٤ - **تدعو** حكومات أقل البلدان نموا وشركاءها الإنمائيين إلى التنفيذ الكامل للالتزامات الواردة في إعلان بروكسل[١١] وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠[١٢] لصالح أقل البلدان نموا المعتمدين في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي انعقد في بروكسل في الفترة من ١٤-٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١؛

---

(١٠) A/57/304، المرفق.

(١١) A/CONF.191/12.

(١٢) A/CONF.191/11.

٢٥ - **ترحب** باعتماد برنامج عمل ألماتي[١٣] الذي اعتمد أثناء المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر المعقود في ألماتي في ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣؛

٢٦ - **تؤيد** الاستعراض الشامل لتنفيذ برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[١٤] المعقود في موريشيوس في عام ٢٠٠٤؛

٢٧ - **تدعو** إلى التنفيذ الكامل للقرار ٢٧٠/٥٧ المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ المتعلق بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والتي توفر أساسا شاملا لمتابعة نتائج تلك المؤتمرات ومؤتمرات القمة وتساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولا سيما القضاء على الفقر والجوع وتؤكد من جديد في هذا السياق، القرار المتعلق بتنظيم حدث رئيسي في عام ٢٠٠٥ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ جميع الالتزامات الواردة في الإعلان بشأن الألفية؛

٢٨ - **تؤكد من جديد** الدور الذي تضطلع به صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في مساعدة الجهود الوطنية للبلدان النامية، في عدة مجالات منها القضاء على الفقر، وضرورة تمويل هذه الصناديق والبرامج وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

٢٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

٣٠ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين البند المعنون ''تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)''.

---

(١٣) A/CONF.202/3، المرفق الأول.

(١٤) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.